

تاريخ الارسال (2018-10-01). تاريخ قبول النشر (2018-12-03)

د. سناء يوسف احمد نصر *

اسم الباحث الأول:

جامعه الطائف بمدينه الطائف منطقه
الحويه

¹ اسم الجامعة والبلد (لأول)

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

sanaa_nasr@ymail.com

دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على القيمة السوقية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في سوق عمان المالي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي على القيمة السوقية للشركة، في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتحليل أثر هذه العلاقة على حجم مكتب التدقيق أتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل، تكونت عينة الدراسة من (49) شركة عن الفترة الممتدة من (2011- 2016)، اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات المقطعية الزمنية (panel data)، حيث أن البيانات تجمع بين بيانات الشركة الواحد (cross-section)، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية الخاصة بالشركات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لجميع المتغيرات المستقلة على القيمة السوقية، ووجود أثر معنوي سلبي لاتعاب التدقيق على القيمة السوقية، ووجود أثر معنوي إيجابي لكل من حجم مكتب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية، كما تبين وجود أثر إيجابي لكل من ربحية الشركة وحجم الشركة على قيمتها السوقية، بينما تبين وجود أثر سلبي لنسبة المديونية على قيمتها السوقية. أوصت الدراسة على تشجيع مكاتب التدقيق في الاردن على الارتباط بمكاتب تدقيق عالمية، ودعوة الشركات لتحري الدقة عند اختيارهم للمدققين والمفاضلة فيما بينهم.

كلمات مفتاحية: جودة التدقيق، القيمة السوقية، الشركات الصناعية الاردنية، بورصة عمان المالي.

The Role of Audit Quality on the market value Applied Study on the Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange

Abstract:

The study aimed to identify the role of the factors related to the quality of external auditing for Jordanian industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, and to analyze the impact of this relationship on the size of the Audit Office. The audit fees and the period of retention of the customer. The sample of the study consisted of (49) companies for the years (2011-2016). The current study on the data panel data, since the data combine the company's data cross-section, and the data was collected from the annual reports of companies. The final results of the study found that there is a significant effect on all the independent variables on the market value, the negative effect of the audit fees on the market value, the positive effect of both the size of the audit office and the customer retention period on the market value. And the size of the company over its market value, while the negative impact of the debt on its market value was found.

The study finally recommended encouraging audit offices in Jordan to link with international audit offices, and inviting companies to be careful in their choice of auditors and their differentiation.

Keywords: Quality Audit, Market Value, Industrial Companies, Amman Stock Exchange.

المقدمة

واجهت مهنة التدقيق الخارجي في السنوات الأخيرة ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة بسبب الاخفاقات التي تعرضت لها مكاتب التدقيق والتي نتج عنها حالات افلاس للعديد من الشركات في جميع انحاء العالم. مما ساهم في ظهور العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية التقارير التي يعدها مدققوا الحسابات الخارجيين عن القوائم المالية، إذ يعتبر أحد المراجع الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تعزيز ثقة المستثمرين في القوائم المالية من خلال قدرة عملية التدقيق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من تباين المعلومات بين الإدارة والمساهمين (احمد، 2012؛ Alzoubi, 2016). ويعتمد الكثير من المستخدمين الخارجيين على مخرجات عملية التدقيق والتمثلة في تقرير مدقق الحسابات في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم المستقبلية، وبالتالي فإننا نجد ان جودة التدقيق أصبحت مطلباً أساسياً لجميع الاطراف المهتمة والمستفيدة من عملية التدقيق (Lim et al., 2013; Quosigk et al., 2014).

من المعروف ان القوائم المالية توجة بالدرجة الأولى الى المستخدمين الخارجيين (المستثمرين والدائنين والاطراف ذات العلاقة وغيرهم) من هنا يجب على الدائرة المالية أن تمد الإدارة بالمعلومات المطلوبة لأغراض الرقابة وأخذ القرارات، كما أن اهتمام المستثمرين بالتوزيعات المستقبلية للأرباح على الأسهم يدفع الإدارة الى الاهتمام ليس فقط بالتوزيعات المستقبلية بقدر أهميتها باتخاذ القرارات التي تحقق أهدافها، حيث بينت الدراسات ان أرباح الأسهم الحالية والتقديرية المستقبلية لها تأثير في القيمة السوقية للأسهم، فكلما زادت هذه الأرباح تؤدي الى زيادة اقبال المستثمرين على شراء أسهم الشركة مما يؤدي الى زيادة القيمة السوقية لاسهم الشركة والذي يعني زيادة قيمة الشركة وتعظيم قيمة حملة اسهمها (هندركسن 1990).

يعتبر تحسين جودة التدقيق أمراً حيوياً بالنسبة للشركات للحفاظ على ثقة المستثمرين بشأن أدائهم المالي، والذي بدوره سيحسن من جودة التقارير المالية التي تؤثر بدورها على حجم تداول أسهم الشركة وأسعار الأسهم. أن زيادة الثقة في المعلومات المقدمة بعد تدقيقها سينعكس على الأنشطة التجارية للمستثمرين وردود أفعالهم تجاه المعلومات المالية للشركة في اسعار الأسهم وتقلباتها، ويشير ارتفاع حجم التداول وتحسين اسعار الأسهم إلى سلوك المستثمرين الإيجابي تجاه السوق، والعكس صحيح. عندما يجد المساهمون أي تباينات حول عملية التدقيق، وجودة التدقيق أو رأي المدقق لديهم سيكون رد فعل سلبي تجاه استثماراتهم التي تشير إلى انخفاض أسعار الأسهم. وبالتالي، فإن التدقيق له تأثير كبير على أسعار أسهم الشركات (Skinner and Srinivasan, 2012).

حيث قام كل من (Al-Thuneibat, Khamees and Al-Fayoumi 2007) بالتحقيق في تأثير تقارير المدقق المتخصصين على عوائد الأسهم وأسعار الأسهم في الأردن، بينت الدراسة أن رأي المدققين المتخصصين ليس له تأثير كبير على أسعار الأسهم أو عوائد الأسهم. وتظهر مراجعة الأدبيات نتائج متناقضة حول تأثير التدقيق على أسعار الأسهم، فقد بينت دراسة (Hoti et al, 2012) على وجود علاقة قوية بين التدقيق مع اسعار الاسهم في حين خالفهم برأى دراسة Al-Thuneibat, Khamees and Al-Fayoumi, 2007) التي بينت عدم وجود مثل هذه العلاقة، كما أظهرت دراسة (Chaney and Philipich 2002) أن الشركة التي يكون لها فترة اطول في الاحتفاظ بالعميل يكون لديها أرباح عالية الجودة، وكلما زادت فترة مكتب التدقيق زاد تأثير الأرباح السابقة على أرباح العام المقبل، إذ أن زيادة الحيازة تضمن تحسين نوعية وجودة التدقيق. وبناءً على ذلك تلقت جودة التدقيق وأثرها على القيمة السوقية للشركة اهتماماً كبيراً من قبل العديد من

الأطراف في البلدان المتقدمة والنامية، حتى يتمكن الباحثون والمستثمرون في سوق الأسهم في عمان من تقليل الغموض الذي يكتنف استثماراتهم.

مشكلة الدراسة

أدت خسارة المستثمرين لأموالهم الى حالة من عدم الأطمئنان في الاقتصاد العالمي خلال الفترة الأخيرة من القرن الماضي، وما حدث خلال الأزمات العالمية والاقتصادية وافلاس العديد من الشركات نتيجة للفساد المالي ولأداري من قبل القائمين على اداراتها، وعدم الافصاح الكامل في التقارير المالية عن المعلومات التي يحتاجها المستثمرين الى تراجع ثقة المستثمرين بادارة تلك الشركات وظهور العديد من التساؤلات حول مدى مصداقية التقارير التي يعدها مدققو الحسابات الخارجيين عن القوائم المالية، (Kenny, 2005). وبناءاً على ذلك تلقت جودة التدقيق وأثرها على القيمة السوقية للسهم اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الأطراف في البلدان المتقدمة والنامية، حيث تعتبر القيمة السوقية للسهم ذات أهمية للعديد من الأطراف، على وجه الخصوص المحللون الماليون والمساهمون، حيث يعتمدون كثيراً على حصة السهم من الأرباح وتحليل جودتها في تحديد اسعار اسهم الشركات، فمعرفة قدرة حصة السهم من الأرباح ومدى جودة هذه الأرباح في تفسير التغير في أسعار الأسهم وتفسير العلاقة بين العوائد السوقية للسهم والارباح المحاسبية (الرجبي والحارس، 1998).

فمن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على أهمية جودة التدقيق، وما يرتبط بها من تأثيرات على القيمة السوقية لدى الشركات الصناعية الأردنية في سوق عمان المالي.

وبناء على تسعى الدراسة الحالية الى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي

هل تؤثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة ؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر لحجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة ؟

2- هل يوجد أثر لأنواع التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة ؟

3- هل يوجد أثر لفترة الاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة؟

أهمية الدراسة

ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

1- الوقوف على أهمية العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق والمتمثلة في حجم مكتب التدقيق، وأنواع التدقيق، وفترة

الاحتفاظ في العميل، وأثرها على القيمة السوقية للشركات الصناعية الأردنية.

2- أهمية القيمة السوقية لأصحاب العلاقة والتي تعطي مؤشراً على نجاح الشركات من خلال تحقيقها الاهداف

الأساسية المتمثلة في تعظيم ثروة المساهمين.

3- كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تمت في البيئة الأردنية، والتي من المتوقع أن يكون لها مساهمة

كبيرة في إثراء المكتبات الأردنية.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة التدقيق (اتعاب التدقيق، حجم مكتب التدقيق، الاحتفاظ بالعميل) على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

ويتفرع منها الفرضيات التالية

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لحجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لآتعاب التدقيق على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة.
- 2- التعرف على أثر حجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة.
- 3- التعرف على أثر آتعاب التدقيق على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة.
- 4- التعرف على اثر فترة الاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية للشركات الصناعية المساهمة العامة.

مفهوم جودة التدقيق

على الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق إلا أنه لم يظهر مفهوم وتعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين ، لوجود وجهات نظر متعددة ومختلفة.

ومن اهم التعريفات قبولاً لجودة التدقيق تعريف (DeAngelo, 1981) أن جودة التدقيق تعني احتمالية قيام المدقق الخارجي باكتشاف الاخطاء والثغرات المادية في النظام المحاسبي للعميل، ومن ثم التقرير عنها، ووفقاً لتعريف (DeAngelo,1981) فان جودة التدقيق تعني زيادة قدرة المدقق على اكتشاف الاخطاء المحاسبية وزيادة درجة استقلاليه المدقق .

كما عرف (Titman & Truman, 1986) جودة التدقيق بأنها "دقة المعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي للمستثمرين". كما عرفها (Palmrose,1988) بأنها "درجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية". وبناءً على هذا التعريف فان جودة التدقيق مرتبطة باحتمال خلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية، وبالتالي فإن الحكم على جودة التدقيق يتم بعد الانتهاء من عملية التدقيق لتحديد درجة الثقة وامكانية الاعتماد على القوائم المالية من قبل مستخدمي القوائم المالية

مقاييس جودة التدقيق:

نتيجة لعدم وجود تعريف موحد مقبول لجودة التدقيق، فقد ادى ذلك الى اختلاف طرق القياس في الدراسات السابقة، وقد صنفت دراسات (Moreland, 1995; Balsam et al., 2003) بين جودة التدقيق المدركة (Perceived Audit Quality)

وجودة التدقيق الفعلية (Actual Audit Quality)، حيث تعبر الجودة المدركة عن مدى إدراك ووعي مستخدمي القوائم المالية، بينما تعبر جودة التدقيق الفعلية الى مدى قدرة المدقق على اكتشاف والتقرير عن الاخطاء والمخالفات المحاسبية (Memis & Cetenak, 2012 (عيسي، 2008) وأشار أيضاً الى وجود منهجان شائعان لقياس جودة التدقيق وهما:
أ- مقياس خاص بجودة التدقيق بطريقة غير مباشرة، وذلك باستخدام وسائل بديلة وربط جودة التدقيق ومن الامثلة عليها، اتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، سمعة المدقق والتخصص في الصناعة.

ب- مقياس خاص بجودة التدقيق بطريقة مباشرة، ويرتبط بمخرجات عملية التدقيق، اذ يقوم على افتراض ان احتمالية الكشف والتبليغ عن اي اختراقات تتعلق بعقد المدقق سوف ينعكس على مخرجات عملية التدقيق، ويمكن تحديدها عن طريق مدى الالتزام بالمعايير الدولية.

وقد استخدمت العديد من الدراسات المتغيرات غير المباشرة لقياس مستوى جودة التدقيق نظرا لسهولة تحليل العلاقة فيما بينهم. ويمكن بيان اهم هذه المتغيرات فيما يلي: -

1- حجم مكتب التدقيق: حيث يفترض من مستخدموا هذا المقياس انه زيادة حجم مكتب التدقيق سيشكل حافزا للقيام بعملية التدقيق بجودة مرتفعة. وهناك العديد من المعايير المستخدمة لقياس حجم مكتب التدقيق، منها عدد العاملين بالمكتب وعدد العملاء وعدد الشركاء، ومن أهم الدراسات التي استخدمت هذا المقياس دراسة (DeAngelo, 1981) حيث قامت بدراسة العلاقة بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق. وقد أظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية بين جودة التدقيق الخارجي وحجم مكتب التدقيق. كما بينت دراسة (Jang & Lin, 1993) ان مكاتب التدقيق الكبيرة ذات سمعة اعلى لقلة اخطاءها بالمقارنة بالمكاتب الصغيرة، كما توصلت دراسات (عيسي، 2008؛ جبران، 2010؛ والطويل، 2011) الى وجود علاقة ايجابية بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق. بينما بينت كل من (النوايسه، 2006؛ AI-Thunaibat, Al Issa & Baker, 2011) الى عدم وجود اثر لجودة التدقيق فيما يتعلق بحجم مكتب التدقيق. وخالفتهم في ذلك دراسة (Lin & Hwange, 2010) التي اشارت الى وجود علاقة عكسية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق.

2- فترة الاحتفاظ بالعميل: يفترض مستخدموا هذا المقياس وجود وجهتا نظر مختلفتين، حيث تفترض وجهة النظر الأولى ان زيادة فترة الاحتفاظ بالعميل ستؤدي الى تحسين من جودة التدقيق، من خلال زيادة خبرة المدقق على اكتشاف الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية. اما وجهة النظر الثانية تفترض أن زيادة فترة الاحتفاظ بالعميل سيؤثر سلبا على استقلالية المدقق، حيث توصلت دراسة (حمدان، 2012) ان الفترة الطويلة لعمل المدقق في تدقيق ذات الشركة من شأنها ان يخفض من جودة التدقيق. وأظهرت دراسة (حميدات، 2002) الى عدم وجود علاقة بين جودة التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل. كما بينت دراسات كل من (حسنين، وقطب، 2003؛ عيسي، 2008؛ AI-Thunaibat, Al Issa & Baker, 2011) الى وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المدقق وجودة التدقيق. وبينت دراسة (مشتهي، 2014؛ المصدر، 2013) وجود علاقة طردية بين طول فترة التدقيق وجودة التدقيق..

3- أتعاب التدقيق الخارجي : وقد اظهرت العديد من الدراسات ان هناك علاقة بين حجم الاتعاب وجودة التدقيق، فكلما زادت قيمة حجم الايرادات والاتعاب يزداد الجهد المبذول من قبل المدقق في قيامه بمهمة تدقيق حسابات العميل، مما يؤدي الى

احتمالية اكتشاف الأخطاء والاحتيايل المالي. حيث بينت دراسات كل من (Caramanis & Lennox, 2007) ان حجم الاعتاب الاجمالية المتحصلة لمكتب التدقيق مؤشر قوي على مستوى جودة التدقيق لدى الشركة. وأشارت دراسات (عيسي، 2008؛ Simunic, 1980) الى وجود علاقة ايجابية بين اعتاب التدقيق وجودة التدقيق. كما بينت العديد من الدراسات (الشاطري والعنقري، 2006؛ والاهدل، 2008؛ عيسي، 2008؛ الجلال، 2010؛ Copley, et al., 1994) الى ان ارتفاع اعتاب عمليه التدقيق له أثر ايجابي في معظم الاحيان لانه كلما زاد تقدير مبلغ الاعتاب كلما دل ذلك على استعانة مكتب التدقيق بمدققي خبراء ومختصين ومؤهلين علمياً.

العلاقة بين جودة التدقيق والقيمة السوقية

قامت العديد من الدراسات السابقة بدراسة علاقة جودة التدقيق بأبعادها المختلفة على القيمة السوقية ، لما لمؤشر القيمة السوقية من أهمية للمساهمين والمستثمرون الذين يسعون لإتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة عند تقييمهم لمؤشرات السوق والعوامل المؤثرة فيها.

حيث قامت العديد من الدراسات بدراسة جودة التدقيق باستخدام عدة متغيرات ومقاييس مختلفة ومن هذه الدراسات ، دراسة (Okolie and Izedonmi, 2014) حيث قامت بدراسة أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم، وأظهرت الدراسة إلى أن جودة التدقيق والتمثلة في متغيرات حجم مكتب التدقيق، أعتاب التدقيق، فترة الاحتفاظ في العمل، وأهمية العمل لها تأثير كبير على أسعار السهم. كما قامت دراسة (Martinez and Moraes , 2014) باختبار العلاقة بين أعتاب التدقيق وأعتاب الخدمات الأخرى والقيمة السوقية للشركة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ما بين أعتاب التدقيق والقيمة السوقية للشركة، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية ما بين أعتاب الخدمات الأخرى والقيمة السوقية للشركة. اما دراسة (Afza and Nazir , 2014) فقد توصلت إلى وجود أثر ايجابي كبير لكل من حجم لجنة التدقيق، وحجم مكتب التدقيق، على العائد على الاصول والقيمة السوقية للشركة، كما بينت إلى عدم وجود أثر لكل من إستقلالية وفعالية لجنة التدقيق على العائد على الاصول والقيمة السوقية للشركة. كما هدفت دراسة (Mohamed , et.al , 2013) إلى إختبار العوامل المؤثرة على تغيير مكتب التدقيق من قبل الشركة، وتقييم أثر تغير المدقق على جودة التدقيق، تم تصميم استبانة وزعت على عينة مكونة من (50) مدقق، بينت نتائج الدراسة أن دوران المدقق لن يؤثر ايجابيا على جودة التدقيق.

الدراسات السابقة

تعتبر القوائم المالية التي تصدرها الشركات من الأهمية لمختلف الفئات المهنية والمستفيدة منها حيث يمكن الاعتماد عليها في مختلف القرارات التمويلة والاستثمارية والإدارية، وحتى تكون التقارير السنوية محققة لأغراضها ومؤثرة في عملية اتخاذ القرار لا بد أن تكون مدققة بجودة عالية (DeAngelo, 1981). لقد تم مراجعة العديد من الدراسات السابقة، فيما يلي أهم هذه الدراسات:

هدفت دراسة (احمد، 2012)، إلى التعرف على أثر جودة التدقيق الخارجية في جودة الأرباح ثم تحديد أثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية والتي تنعكس على أسعار الأسهم في السوق المالي في جمهورية مصر العربية، أشملت عينة الدراسة على (50) شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة (2005-2009)، وقد استخدمت الدراسة التقارير المالية المنشورة للحصول على المعلومات اللازمة، كما تم استخدام اساليب الإحصاء الوصفي ونموذج

الأنداد المتعدد والبسيط. وبينت الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من قيمة أتعاب التدقيق وحجم مكتب التدقيق والارتباط مع المكاتب العالمية للتدقيق والتأهيل المهني للمدقق على جودة الأرباح، كما بينت إلى وجود تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، وإلى وجود تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية.

كما قامت دراسة (Nuryaman, 2013)، إلى اختبار أثر إدارة الأرباح على عوائد الأسهم، واختبار أثر جودة التدقيق على العلاقة ما بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم، على عينة مكونة من 149 شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال عام (2010)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على عوائد الأسهم، وأن جودة التدقيق المرتفعة تعمل على تخفيف ذلك الأثر، كما بينت أن دور حجم مكتب التدقيق في تخفيف العلاقة السلبية ما بين إدارة الأرباح وعوائد الأسهم، وكان هذا الانخفاض ملحوظ في الشركات التي تم تدقيق حساباتها من قبل المكاتب الأربع الكبار.

هدفت دراسة (Farouk & Hassan, 2014)، إلى اختبار جودة التدقيق على الأداء المالي لشركات صناعة الإسمنت في نيجيريا، على عينة من أربعة شركات، استخدمت الدراسة حجم مكتب التدقيق، وأتعاب التدقيق كمؤشرات لجودة التدقيق، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من حجم مكتب التدقيق، وأتعاب التدقيق، على الأداء المالي، وكان أثر أتعاب التدقيق أكثر قوة من أثر حجم مكتب التدقيق.

قامت دراسة (Okolie, 2014)، إلى اختبار أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للشركات في بورصة نيجيريا، تكونت عينة الدراسة من (57) شركة عن الفترة من (2006-2011) قامت الدراسة في استخدام حجم مكتب التدقيق، أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل وأهمية العميل كمعغيرات للتعبير عن جودة التدقيق، والقيمة السوقية كمعغير تابع، تم استخدام نموذج معامل الأرباح لقياس الأرباح غير المتوقعة وذلك على نحو الأرباح الفعلية المفصح عنها ناقصا مقياس توقعات المستثمرين السابقة لحجم الأرباح وفقا لأسعار السوق، وتم الحصول على الأسعار السوقية للسهم من خلال البورصة في نهاية السنة المالية. بينت نتائج الدراسة أن جودة التدقيق لها تأثير قوي على أسعار الأسهم، كما أظهرت النتائج إلى وجود أثر لمؤشرات جودة التدقيق (مجتمعين) على القيمة السوقية للسهم.

وقامت دراسة (Afza & Nazir, 2014)، إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق وجودة التدقيق على الأداء المالي والقيمة السوقية للشركة، تكونت عينة الدراسة من (124) شركة مدرجة في بورصة الباكستان، للفترة (2004-2011)، وقد استخدمت الباحث التقارير المالية المنشورة للحصول على المعلومات اللازمة، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي ونموذج الأنداد المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لكل من حجم لجنة التدقيق وحجم مكتب التدقيق على العائد على الأصول والقيمة السوقية، كما أظهرت إلى عدم وجود أثر لكل من إستقلالية لجنة التدقيق على العائد على الأصول والقيمة السوقية.

كما هدفت دراسة (Ardiana, 2014) إلى اختبار أثر خصائص التدقيق الخارجي على القيمة السوقية للشركة، على عينة مكونة من (2240) مشاهدة للفترة من عام (2007-2013)، وقد استخدمت الدراسة التقارير المالية المنشورة للحصول على المعلومات اللازمة، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي ونموذج الأنداد المتعدد والبسيط. توصلت الدراسة إلى أن قيمة الشركة ترتبط بعلاقة إيجابية مع حجم مكتب التدقيق، والرأي النظيف للمدقق، كما بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين قيمة الشركة وفترة الاحتفاظ بالعميل.

هدفت دراسة (Basiruddin et al., 2014) إلى التعرف على أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية. اشتملت عينة الدراسة على (226) شركة مدرجة في بورصة لندن خلال الفترات (2005-2008). استخدمت الدراسة أتعاب التدقيق وأتعاب أخرى تلقاها المدقق والتخصص في الصناعة وإدارة الأرباح كمؤشرات للتعبير عن جودة التدقيق. وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة لكل من أتعاب التدقيق وأتعاب التدقيق الأخرى والتخصص في الصناعة على تكلفة حقوق الملكية. وبينت الدراسة أن الشركات ذات الحجم الكبير (Big 4) لها أثر على إدارة الأرباح وأن المستثمرين ينظرون إلى التدقيق كآلية هامة لكشف إدارة الأرباح في الشركات الكبيرة وتعزيز قيمة المعلومات المالية.

كما بينت دراسة (Okolie, 2014)، تأثير حجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية لأسهم الشركات في نيجيريا، على عينة مكونة من (342) شركة تم تدقيق بياناتها المالية من قبل مكاتب الأربعة الكبار، للفترة من عام (2006-2011). تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، بينت نتائج الدراسة أن حجم مكتب التدقيق له علاقة كبيرة على سعر السهم السوقية.

هدفت دراسة (Houque et al., 2015)، إلى بيان دور جودة التدقيق في التأثير على كل من جودة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية للشركات الهندية، وقد بلغت عدد المشاهدات التي تم تحليلها (6474) شاهدة لتغطي الأعوام من (1998-2009). وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتعاقد مع مكاتب تدقيق تقدم خدمات تدقيق ذات جودة عالية، تكون لديها جودة أرباح أعلى وهناك انخفاض في تكلفة حقوق الملكية. كما بينت أن هناك علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وكل من جودة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية، في حين وجدت أن الشركات التي تنتمي إلى الشركات التجارية يكون لديها جودة أرباح أعلى وانخفاض في تكلفة حقوق الملكية من نظيراتها الشركات غير التجارية.

كما بينت دراسة الدباس (2015)، إلى التعرف على أثر جودة التدقيق وجودة الأرباح على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد احتوت عينة الدراسة على كامل المجتمع والمكونة من (23) شركة تأمين (14) بنك خلال الفترة من عام (2009-2012)، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام أسلوب الانحدار، وبينت نتائج الدراسة على وجود أثر إيجابي لجودة التدقيق والمتمثلة في حجم المكتب، أتعاب التدقيق، والتخصص في الصناعة على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك.

هدفت دراسة (Alzoubi, 2016)، إلى اختبار أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح. اشتملت عينة الدراسة على 86 شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة (2007-2010). وقد بينت الدراسة وجود أثر عكسي بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح، وأن إدارة الأرباح تكون أقل بين الشركات التي لديها مدقق مستقل، كما بينت النتائج أن إدارة الأرباح تكون أقل بين الشركات التي تتعاقد مع شركات تدقيق ذات الحجم الكبير (Big 4) بالمقارنة مع شركات التدقيق الأخرى. كما أظهرت أن هناك وجود علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق وكل من إدارة الأرباح وتكلفة حقوق الملكية.

هدفت دراسة (بقيه، 2017)، إلى اختبار أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتفترض الدراسة أن جودة التدقيق تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية على شكل تخفيض تكلفة حقوق الملكية من خلال تقديم المدقق لخدمات ذات جودة عالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنية المقطعية (Panel data Approach)، وهي عبارة عن بيانات مقطعية (Cross Section Data) لـ (81) شركة منها (48) شركة صناعية و (33) خدمية تتضمن سلسلة زمنية (Time Series Data) للفترة من (2010-2015)،

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج (Fixed Effect Model). أظهرت نتائج الدراسة الى وجود أثر لجودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية للشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية، كما أظهرت الى وجود أثر لجودة التدقيق باختلاف كل من حجم الشركة وربحية الشركة في تخفيض تكلفة حقوق الملكية.

هدفت دراسة (الدباس، 2017)، إلى التعرف على أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم الواحد في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان المالي، تم قياس جودة التدقيق من خلال أبعاد (حجم المكتب، أتعاب التدقيق، التخصص في عمليات التدقيق)، تكونت عينة الدراسة (14) بنك مدرجه في بورصة عمان خلال الفترة من (2009-2012). بعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام اسلوب الأنحدار. وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ما بين جودة التدقيق والمتمثلة في حجم المكتب وأتعاب التدقيق و التخصص في عمليات التدقيق على القيمة السوقية للسهم الواحد في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت دراسة (بقيلة، 2018)، إلى التعرف على أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية، واختبار أثر ربحية الشركة، هيكلية الشركة، حجم الشركة، هيكل الملكية، جودة التدقيق والقيمة السوقية، على الدور المعدل لإدارة الأرباح. على عينة مكونه من (131) شركة، تتمثل في (70) شركة صناعية، (61) شركة خدمية، بالفترة الممتدة من عام (2011-2016). وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية الخاصة للشركات. توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي لجميع العوامل السابقة على القيمة السوقية، باستثناء متغير الهيكلية، كما توصلت الى وجود أثر معنوي سلبي لإدارة الأرباح على خصائص الشركة، وعدم وجود أثر معنوي لتفاعل إدارة الأرباح، على العلاقة بين خصائص الشركة وقيمتها السوقية باستثناء متغير الربحية.

مجتمع الدراسة، وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة (2011-2016)، والتي يبلغ عددها (49) شركة صناعية، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع الشركات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

1. أن تكون أسهم الشركة متداولة في السوق المالي خلال فترة الدراسة.
2. تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى توافر بيانات عن سنة سابقة لفترة الدراسة ولتسهيل احتساب بعض المتغيرات.
3. ألا تكون الشركة قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.
4. أن تنتهي السنة الماليه للشركة في 31-12 من كل عام.

جمع البيانات وقياس المتغيرات

اعتمدت الدراسة الحالية على البيانات المقطعية الزمنية panel data، حيث أن البيانات تجمع بين بيانات الشركة الواحد cross-section، ولفترة زمنية محدده time series، حيث تكونت البيانات من مجموعة من المؤشرات الخاصة (49) شركة صناعية مساهمة عامة، ولفترة تمتد من 2011 إلى 2016، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية الخاصة بالشركات. إن اعتماد الدراسة على تحليل البيانات المقطعية الزمنية يأتي من الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، والتي تؤدي إلى زيادة دقة التقدير، والحصول على نتائج أكثر دقة (Antoniou, Guney, & Paudyal, 2008).

الجدول (1) يعرض طرق قياس متغيرات الدراسة:

الجدول (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	الرمز	طريقة القياس
القيمة السوقية للشركة	MV	المتوسط المرجح لعدد الأسهم × سعر السهم السوقي.
الربحية (العائد على الأصول)	ROA	نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.
(الهيكيلية) نسبة المديونية	DEBT	نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول.
إجمالي الأصول		باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة
اتعاب التدقيق	AFEES	قيمة اتعاب التدقيق المستوفاة من العميل
فترة الاحتفاظ في العميل	ATURNOVER	بحيث يعطى الرقم (1) إذا كان الشركة قد دقت قوائمها المالية لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق، ويعطى الرقم (0) إذا كانت أقل
حجم مكتب التدقيق	AUDS	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق من مكاتب التدقيق الكبرى (Big4)، و(0) خلاف ذلك.

متغيرات الدراسة واسلوب قياسها:

جودة التدقيق (المتغير المستقل):

تناولت العديد من الدراسات مفهوم جودة التدقيق ومنها دراسات (Francis & Yu, 2009; Gul et al., 2013; Kwon et al., 2014) من خلال جودة خدمة التدقيق، وذلك لأن جودة التدقيق لها تأثيراً كبيراً على جودة البيانات المالية التي تصدرها الشركات وتعد وسيلة أساسية لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتلك البيانات يعتمد عليها العديد من الاطراف عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ورسم السياسات المستقبلية بحيث يتم الرجوع اليها من قبل مستخدمي التقارير المالية. وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على قياس كل من (أتعاب التدقيق، فترة الاحتفاظ بالعميل، حجم مكتب التدقيق) كمؤشرات لقياس جودة التدقيق، وسيتم التطرق لهذه المقياس كما يلي:

اتعاب التدقيق:

تم قياس هذا المتغير من خلال قيمة الاتعاب المستوفاة من العميل بالدينار الاردني ولكل سنة من سنوات فترة الدراسة، وتم استخراج قيمة اتعاب التدقيق السنوية من التقرير السنوي للشركات عينة الدراسة، حيث ألزمت تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق (53) لسنة (2004) وتعديلاتها بقرار (257) لسنة (2005) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات المساهمة الإفصاح عن مقدار اتعاب التدقيق السنوية في التقرير السنوي للشركات (هيئة الأوراق المالية، 2017)،

فترة الاحتفاظ بالعميل:

تم استخدام عدد سنوات بقاء مكتب التدقيق في تدقيق نفس الشركة كأساس في قياس فترة الاحتفاظ بالعميل وفق الآتي: إعطاء درجة (1) إذا كانت قد دقت قوائمها المالية لأكثر من ثلاث سنوات من قبل نفس مكتب التدقيق وإعطاء درجة (0) لغير ذلك. وتم استخدامه فترة تدقيق القوائم المالية لأكثر من ثلاث سنوات كأساس في قياس فترة الاحتفاظ بالعميل.

حجم مكتب التدقيق:

تم تصنيف متغير الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية لغايات التحليل الاحصائي كما يلي: إعطاء درجة (1) إذا كان مكتب التدقيق يرتبط بمكتب تدقيق عالمي. وإعطاء درجة (0) إذا كان مكتب التدقيق لا يرتبط بمكتب تدقيق عالمي.

القيمة السوقية:

متغير تابع تم قياس من خلال أسعار الاغلاق لاسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي بتاريخ اعداد القوائم المالية خلال الفترة من (2011-2016) من خلال تساوي عدد أسهم الشركة ضرب سعر السهم السوقية.

ويمكن كتابة النموذج القياسي الذي يمثل نتائج الفرضية الرئيسة للدراسة، على النحو التالي:

$$LMV = 1.472 - 0.330 * AFEES + 0.817 * BIG4 + 0.152 * ATURNOVER + 1.056 * ROA - 0.839 * DEBT + 0.843 * ASSETS + e_i$$

المتغير الضابط الاول: الربحية المعبر عنها بنسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

المتغير الضابط الثاني: نسبة المديونية المعبر عنها بنسبة الألتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول.

المتغير الضابط الثالث: إجمالي الأصول المعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على البيانات الخاصة بالشركات الصناعية للفترة (2011-2016)، والجدول (2) يعرض الاحصاء

الوصفي لمتغيرات نموذج الدراسة في الشركات المبحوثة. وقد تم توزيع مقاييس الاحصاء الوصفي للمتغيرات، حسب نوع المتغير.

الجدول (2) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

المتغير	المتوسط الحسابي	القيمة العليا	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
القيمة السوقية MV (دينار)	88,679,216	3,875,120,180	515,364	389,247,882
العائد على الأصول ROA (%)	1.9	38.4	-44.9	10.1
نسبة المديونية DEBT (%)	33.4	80.5	5.6	18.0
إجمالي الأصول ASSETS (دينار)	74,876,942	1,223,269,000	394,795	209,274,139
أتعاب التدقيق AFEES (دينار)	13,423	94,600	2,000	16,886

من الجدول (2) نلاحظ أن المتوسط العام للقيمة السوقية (MV) في الشركات الصناعية، كان متبايناً جداً، وذلك بالنظر إلى القيم القصوى والانحراف المعياري، وهذا مؤشر على اختلاف تقييم أسهم الشركات الصناعية في السوق المالي. كما أن الشركات الصناعية تباينت فيما بينها من حيث القدرة على الإستفادة من الموارد المتاحة في توليد الأرباح، وذلك بالنظر إلى قيم العائد على الأصول. وقد اختلفت سياسات التمويل بين الشركات الصناعية، حيث أظهرت قيم نسبة المديونية اختلافاً واسعاً بين الشركات، من حيث الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل أصولها وعملياتها. أما إجمالي الأصول، فقد أكد على التباين الواضح بين الشركات الصناعية، حيث اختلفت قيم إجمالي الأصول في الشركات بشكل كبير، وهذا مؤشر على اختلاف

احجام الشركات وعملياتها وقدرتها على امتلاك الموارد والأصول. أما أتعاب التدقيق، فقد أظهرت أن مصاريف التدقيق تختلف من شركة إلى أخرى، وذلك قد يعود إلى اختلاف عمليات الشركات وحجم عمل المدقق الخارجي، أو باختلاف حجم مكتب التدقيق، حيث أظهرت الكثير من الشركات اعتمادها في عملية التدقيق على مكاتب عالمية.

أما إزدواجية المهام فقد تم عرض الإحصاء الوصفي لهذا المتغير على النحو التالي:

الجدول (3) الإحصاء الوصفي الاحتفاظ بالعميل وحجم مكتب التدقيق

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الاحتفاظ بالعميل ATURNOVER	الاحتفاظ بالعميل	260	88.4
	عدم الاحتفاظ بالعميل	34	11.6
المجموع		294	100
حجم مكتب التدقيق BIG4	الأربعة الكبار	75	25.5
	مكاتب محلية	219	74.5
المجموع		294	100

نلاحظ من الجدول (3) أن عدد المشاهدات التي أظهرت احتفاظ بالعميل قد بلغ (260) مشاهدة من أصل (294) مشاهدة، وهذا شكل ما نسبته (88.4%) من إجمالي المشاهدات الكلية، في حين بلغ عدد المشاهدات التي أظهرت عدم الاحتفاظ بالعميل (34) مشاهدة من أصل (294) مشاهدة، وهذا شكل ما نسبته (11.6%) من إجمالي المشاهدات الكلية، وهذا مؤشر على أن المكلفين بعمليات التدقيق في الشركات الصناعية استطاعوا خلال الفترة أن يحافظوا على العميل ولأكثر من فترة مالية واحدة.. كما أن عدد المشاهدات التي أظهرت تكليف مكاتب من الأربعة الكبار قد بلغ (75) مشاهدة من أصل (294) مشاهدة، وهذا شكل ما نسبته (25.5%) من إجمالي المشاهدات الكلية، في حين بلغ عدد المشاهدات التي أظهرت تكليف مكاتب التدقيق المحلية (219) مشاهدة من أصل (294) مشاهدة، وهذا شكل ما نسبته (75.5%) من إجمالي المشاهدات الكلية، وهذا مؤشر على أن الشركات الصناعية تميل لتكليف المكاتب المحلية للقيام بالتدقيق على بياناتها بشكل كبير.

اختبار ملائمة النموذج:

تم التأكد من عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، وذلك بالاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4) اختبار الارتباط الخطي المتعدد

الارتباط الخطي Multicollinearity		المتغيرات المستقلة
Tolerance	VIF	
0.221	4.531	أتعاب التدقيق AFEES
0.929	1.077	الاحتفاظ بالعميل ATURNOVER
0.492	2.033	حجم مكتب التدقيق BIG4
0.869	1.151	العائد على الأصول ROA
0.906	1.104	نسبة المديونية DEBT
0.302	3.308	إجمالي الأصول ASSETS

تشير قيم معامل تباين التضخم (VIF) إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، حيث كانت جميع قيم المعامل، وعند جميع المتغيرات المستقلة، أكبر من العدد (1)، وأقل من العدد (5). ولكون بيانات الدراسة من البيانات المقطعية الزمنية panel data، فقد تم اختبار فيما إذا كان نموذج الانحدار المشترك (Pooled Regression) أم نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية (Fixed & Random Effect Model) هو الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Berush-Pagan LM Test، ولتحديد أي من النموذجي الآثار الثابتة والعشوائية أفضل، تم استخدام اختبار هاوسمان Hausman Test، والجدول التالي يعرض الاختبارين لتحديد النموذج الأفضل للملائم لنموذج فرضية الدراسة الرئيسية.

الجدول (5) اختبار النموذج المقدر الأفضل

الفرضية	المتغير التابع	Berush-Pagan LM Test (Chi ²)	Prob.	Hausman Test (Chi ²)	Prob.	النتيجة
H0	MV	266.716	0.000	12.649	0.049	نموذج الآثار الثابت

تشير نتائج اختبار (Berush-Pagan LM Test)، أن نموذج الانحدار المشترك ليس الأفضل في تقدير نموذج الدراسة في الفرضية الرئيسية، حيث كانت قيمة مربع كاي (Chi²) قيمة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يشير إلى ملاءمة نماذج الآثار الثابتة والعشوائية لبيانات الدراسة. ولتحديد أي من النموذجين أفضل، تم استخدام اختبار هاوسمان Hausman Test، حيث كانت قيمة مربع كاي (Chi²) قيمة معنوية عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يشير إلى ملاءمة نماذج الآثار الثابتة لبيانات الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لتحديد أي من أبعاد جودة التدقيق (أتعاب التدقيق، والاحتفاظ بالعميل، وحجم مكتب التدقيق)، لها أثر على القيمة السوقية للشركة، تم عرض نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، حيث يعرض الجدول (6) نتائج اختبار الانحدار المتمثل بنموذج الآثار الثابتة fixed effect، على النحو التالي:

الجدول (6) نتائج اختبار نموذج الدراسة بالاعتماد على نموذج الآثار الثابتة.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Prob.
القيمة السوقية MV	أتعاب التدقيق AFEES	-0.330	-2.532	0.012
	حجم مكتب التدقيق BIG4	0.817	2.253	0.025
	الاحتفاظ بالعميل ATURNOVER	0.152	2.885	0.004
	العائد على الأصول ROA	1.056	12.488	0.000
	نسبة المديونية DEBT	-0.839	-1.986	0.048
	إجمالي الأصول ASSETS	0.843	2.072	0.039
	ثابت الانحدار	1.472	0.624	0.533
معامل التحديد R ²		0.955		

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Prob.
	معامل التصحيح $Adj R^2$		0.945	
	قيمة F المحسوبة		89.785	
	مستوى الدلالة Prob. F		0.000	
	D-W		1.862	

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة التدقيق (ألعاب التدقيق، وحجم مكتب التدقيق، والاحتفاظ بالعميل) على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

نلاحظ من الجدول (6) أن أثر المتغيرات المستقلة على القيمة السوقية للشركة كان أثراً معنوياً، حيث بلغت قيمة $(F=89.785)$ ، وبمستوى دلالة $(Prpb. F = 0.000)$ ، كما بلغ معامل التحديد $(R^2=0.955)$ ، وفي ذلك إشارة إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة، قد فسرت ما نسبته (95.5%) من التباين في القيمة السوقية للشركة. وهذه يعني أن التفاعل بين هذه المؤشرات يوثران بشكل إيجابي على القيمة السوقية، وقد جاءت النتيجة مطابقة لما جاءت به دراسات (Okolie and Izedonmi, 2014) (Martinez and Moraes , 2014) (Mohamed , et.al , 2013) (الدباس، 2017) (الدباس 2015)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لألعاب التدقيق على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

1- نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل الانحدار عند المتغير (ألعاب التدقيق) قد بلغ (-0.330) ، وبمستوى دلالة $(Prob = 0.012)$ ، وهو أقل من 0.05، وعليه يمكن القول بوجود أثر معنوي سلبي لألعاب التدقيق على القيمة السوقية للشركة. وهذه يعني أن كلما انخفضت الألعاب كان ذلك مؤشر على انخفاض القيمة السوقية وهذه يجعل المستثمرين أقل استعداداً لاستثمار في الشركات التي لا تتسم تقاريرها المالية بالمصداقية والشفافية، وهذه يعني أن ألعاب التدقيق التي يتقاضاها مكتب التدقيق لا تتناسب مع الوقت والجهد في عملية التدقيق، فكلما كانت الألعاب مناسبة كان ذلك مؤشر على اتمام عملية التدقيق بجودة عالية. وقد جاءت هذه النتيجة مختلفة لما جاءت به دراسات (الدباس، 2017) (Okolie, 2014) (الدباس 2015)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل الانحدار عند المتغير (حجم مكتب التدقيق) قد بلغ (0.817) ، وبمستوى دلالة $(Prob = 0.025)$ ، وهو أقل من 0.05، وعليه يمكن القول بوجود أثر معنوي إيجابي لحجم مكتب التدقيق على القيمة السوقية للشركة. وهذه يعني أن مكاتب التدقيق الكبيرة يكون لها قدر اكبر على اكتشاف الأخطاء وتسعى للحفاظ على سمعتها في السوق. وقد جاءت النتيجة مطابقة لما جاءت به دراسات (Okolie and Izedonmi, 2014) (Martinez and Moraes , 2014) (الدباس، 2017) (الدباس 2015)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة.

نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل الانحدار عند المتغير (طول فترة الاحتفاظ بالعميل) قد بلغ (0.152)، وبمستوى دلالة (Prob = 0.004)، وهو أقل من 0.05، وعليه يمكن القول بوجود أثر معنوي إيجابي للاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية للشركة. مما يدل على أن الشركات ترغب بالاحتفاظ بمكاتب التدقيق لمدة أطول والذي يعمل على زيادة الثقة بين المدقق والعميل. وقد جاءت النتيجة مطابقة لما جاءت به دراسات (Okolie and Izedonmi, 2014) (Martinez and Moraes ,) (Mohamed , et.al , 2013) (الدباس، 2017) (الدباس 2015)

إضافة إلى ذلك، فقد تبين أن أثر العائد على الأصول، والذي يمثل ربحية الشركة، كان أثراً معنوياً إيجابياً، وفي ذلك إشارة على وجود العلاقة الموجبة بين ربحية الشركة وقيمتها السوقية، حيث أن زيادة موجودات الشركة يزيد من ملائمتها المالية، ويشير إلى زيادة عملياتها وقدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار، وقد جاءت النتيجة مطابقة لما جاءت به (بقيلة 2018) كما تبين أن أثر نسبة المديونية كان أثراً معنوياً سلبياً، وهذا قد يتعلق بأن زيادة مديونية الشركة يزيد من مخاطرها الائتمانية، مما يقلل من ثقة المستثمرين بأسهم الشركة، أما حجم الشركة والذي تم قياسه بإجمالي أصول الشركة، فقد تبين أن له أثراً معنوياً إيجابياً، كدلالة على أن زيادة موجودات الشركة يزيد من ملائمتها المالية، ويشير إلى زيادة عملياتها وقدرتها على تحقيق الأرباح والاستمرار. وهذه يستدعي بدل عناية مهنية من قبل المدقق لتخفيض مخاطر عدم دقة المعلومات في القوائم المالية والتي ينتج عنها زيادة الثقة عند المساهمين والدائنين بقدر الشركة على سداد ديونها. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة لما جاءت به دراسات، (بقيلة، 2018).

النتائج والتوصيات:

أشارت نتائج التحليل إلى وجود أثر معنوي لكل من حجم مكتب التدقيق، أتعاب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية للشركة، كما أظهرت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبى لاتعاب التدقيق على القيمة السوقية للشركة، ووجود أثر معنوي إيجابي لكل من حجم مكتب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل على القيمة السوقية للشركة، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة فقد وجدت الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من ربحية الشركة وحجم الشركة على قيمتها السوقية، بينما تبين وجود أثر سلبى لنسبة المديونية على قيمتها السوقية.

بعد مناقشة النتائج يمكن ضياغة التوصيات التالية

- 1- تحديد فترة التعاقد مع مكتب التدقيق مع أي شركة بحد أقصى خمس سنوات، وذلك للاستفادة من فوائد طول مدة الارتباط.
- 2- ضرورة تحديد أتعاب التدقيق على أسس موضوعية، والتأكد من التزام كافة مكاتب التدقيق بها، وضرورة تشجيع هذه المكاتب على الارتباط مع مكاتب تدقيق عالمية.
- 3- دعوة اصحاب الشركات لتحري الدقة في اختيارهم للمدققين والمفاضلة فيما بينهم، على أن لا يكون اساس الاختيار مبنى على الاعتبارات الشخصية وانخفاض اتعاب التدقيق، ولكن بالتركيز على عامل الكفاءة وجودة عملية التدقيق.
- 4- التوجه بالمزيد من الدراسات والابحاث المستقبلية وخاصة في قياس وتقييم جودة التدقيق من وجهة نظر الاطراف المعنية بعملية التدقيق.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، سامح (2012)، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 4: ص 736-761.
- الأهدل، عبدالسلام سليمان، (2008)، العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي في الجمهورية اليمنية - دراسة نظرية- ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسيوط، مصر.
- بقيلة، بسام خليل، (2017) أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن
- بقيلة، بسام خليل، عكور، سامر محمد (2018)، أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية: دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 26 العدد 2 ص 235-265
- جبران، محمد علي، (2010)، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة وفي المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 1-47.
- الجلال، أحمد محمد (2010)، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- حسين، طارق محمد، وقطب، أحمد سباعي، (2003). "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جود التدقيق على الحسابات"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، العدد 60: ص 2-38.
- حمدان، علام، وابو عجيلة، عماد، (2012)، جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح. المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 15، العدد 5: ص 158-184.
- حميدات، محمد، (2002)، تقييم مستوى جودة تدقيق الحسابات في الاردن والعوامل المحددة لها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الاردن.
- الخلايلة، محمود، 2004، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثالثة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الدباس، قاسم، احمد محمد، (2015) أثر جودة التدقيق وجودة الأرباح على القيمة السوقية لشركات التأمين والبنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن
- الدباس، قاسم، احمد محمد، (2017) أثر جودة التدقيق على القيمة السوقية للسهم في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحوط وإدارة الخطر بالصناعات المالية الإسلامية- مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية- الاردن
- سركسيان، تاتول اوديس،(2010)، العوامل المحددة للأسعار السوقية لأسهم الشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصو عمان للاوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

- الشاطري، ايمان حسين، والعنقري، حسام عبدالمحسن (2006)، انخفاض مستوى اتعاب المراجعة وآثاره على جودة الاداء المهني، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والادارة، مركز النشر العلمي، مجلد 20، العدد 1: ص 97-163
- الطويل، سهام أكرم (2012)، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الاداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزة - دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- عيسى، سمير، (2008)، أثر جودة المراجعة الخارجية في عمليات إدارة الأرباح. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد 45، العدد 2: ص 1-47.
- المصدر، مرشد عيد، (2013)، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- النوايسه، محمد ابراهيم، (2006)، العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات، دراسة ميدانية من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين في الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 2، العدد 3: ص 390-419.
- هندركسن(1990) ، " النظرية المحاسبية " ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة ، مصر .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Afza, Talat& Nazir, Mian.(2014). Audit Quality And Firm Value: A Case Of Pakistan. Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology. 7(9):pp 1803-1810.
- Ahmed, A., Rasmussen, S., and Tse, S., (2008). Audit Quality, Alternative Monitoring Mechanisms, and Cost of Capital: An Empirical Analysis. Available at: <http://ssrn.com/abstract-1124082>.
- Al-Thunaibat, A.A., Al Issa, R.T.I & Baker, R.A.A. (2011). "Do Audit Tenure And Firm Size Contribute To Audit Qulaity? Empirical Evidience From Jordan" Managerial Auditin Journal, 26 (4): pp. 317-334.
- Al-Thuneibat, A. A., Khamees, B. A. and Al-Fayoumi, N. A. (2007). The Effect of Qualified Auditors' Opinions on Share Prices: Evidence from Jordan. Managerial Auditing Journal. 23(1), 84-101.
- Alzoubi, E., (2016).Audit quality and earnings management: Evidence from Jordan. Journal of Applied Accounting. 17, 2: pp.170-189.
- Ardiana, Putu.(2014). The Role of External Audit in Improving Firm's Value: Case of Indonesia .The 5th International Conference of The Japanese Accounting Review. December 21.Available at [http:// www.rieb.kobeu.ac.jp/tjar/conference/5th/CA1_PutuAgusARDIANA](http://www.rieb.kobeu.ac.jp/tjar/conference/5th/CA1_PutuAgusARDIANA)
- Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2006. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. 11th edition. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall.
- Balsam, S., J. Krishan, And J. Yang. (2003). Auditor Industry Specialization And Earnings Quality. Auditing: Journal Of Practice & Theory 22 (September): 71-97.
- Basiruddin, R., Benyasrisawat, P., and Abdul Rasid, S., (2014). Audit Quality and Cost of Equity Capital. Afro-Asian Journal of Finance ccounting,4,2:pp.95-111.

- Basiruddin, R., Benyasrisawat, P., and Abdul Rasid, S., (2014). Audit Quality and Cost of Equity Capital. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 4, 2: pp. 95-111.
<http://researcharchive.vuw.ac.nz/xmlui/handle/10063/4173>.
- Caramanis, C., and Lennox, C., (2007). Audit Effort and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*, 45: pp. 116-138.
- Chen, K. Y., Elder, R., & Hsieh, Y. (2007). Corporate Governance And Earnings Management: The implication of corporate governance best-practice principles for Taiwanese listed companies. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 3(2), 73–105
- Chaney, P. K. and Philipich, K. L. (2002). Shredded Reputation: The Cost of Audit Failure. *Journal of Accounting Research*. 40(4), 1221-1245.
- Copley, P.A. (1994). "The Association Between Municipal Disclosure Practices and Audit Quality". *Journal of Accounting and Public Policy* 10. (4): pp. 245-266.
- DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. *Journal of accounting and economics*, 3(3), 183-199.
- Houqe, N., Ahmed, K., and Zijl, T., (2015). Effects of Audit Quality on Earnings Quality and Cost of Equity Capital: Evidence from India. Working Paper. Presented at Centre for Accounting, Governance and Taxation Research. Available at:
- Huang, T., Chang, H., and Chiou, J., (2016). Audit Market Concentration, Audit Fees, and Audit Quality: Evidence from China. *Auditing: A Journal of practice and theory*. 35, 2: pp.121-145.
- Hoti, A. H., Ismajli, H., Ahmeti, S. and Dermaku, A. (2012). Effect of Audit Opinion on Stock Prices: The Case of Croatia and Slovenia. *Euroconomica*. 2(31), 75-87.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) (2014), Framework for Audit Quality: Key Elements that Create an Environment for Audit Quality.
- Jang, Hwee-Young Jonathan & Lin, Chan-Jane, (1993). "Audit Quality and Trading Volume Reaction: A Study of Initial Public Offering of Stocks", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 12, 3, Fall,: pp. 31-33.
- Kenny, G. (2005), "Strategic Planning and Performance Management: Develop and Measure a Winning Strategy", *Elsevier Butterworth-Heinemann*, Oxford.
- Lim, C. Y., Ding, D.K., & Chareenwong, C. (2013). Non-audit fees, institutional monitoring and audit quality. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 41(2): pp. 343-384.
- Lin, J.W. & Hwang, M.I.(2010). "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta Analysis". *International Journal of Auditing*. 14 (1): pp. 57-77.
- Memis, M.U., And Cetenak, E.H. 2012, "Earnings Management, Audit Quality And Legal Environment: An International Comparison", *International Journal Of Economics And Financial Issues*, Vol. 2, No. 4, Pp.460-469
- Mohamed , Diana Mostafa & Habib , Magda Hussien , (2013) ,"Auditor Independence, Audit Quality And The Mandatory Auditor Rotation In Egypt", *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*, Vol. 6 Iss 2 pp. 116 – 144.
- Mohamed , Diana Mostafa & Habib , Magda Hussien , (2013) ,"Auditor Independence, Audit Quality And The Mandatory Auditor Rotation In Egypt", *Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues*, Vol. 6 Iss 2 pp. 116 – 144.

- Moreland, K.A. (1995). Criticisms of Auditors and the Association Between Earnings and Returns of Client Firms. *Auditing*. Vol. 14, No. 1: pp. 94-104.
- Nuryaman.(2013). The Influence of Earnings Management on Stock Return and the Role of Audit Quality as a Moderating Variable. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, Vol. 4, No. 2.
- Okolie, Augustine, Izedonmi Famous (2014): The Impact Of Audit Quality On Share Prices Of Quoted Companies In Nigeria, *Research Journal Of Finance And Accounting*, Vol .5, No. 8, Pp. 150-166.
- Okolie, Augustine (2014). Audit Quality and Earnings Response Coefficients of Quoted Companies in Nigeria. *Journal of Applied Finance & Banking*, vol. 4, no. 2, 139-161.
- Okolie, Augustine (2014). Audit Firm Size and Market Price Per Share of Quoted Companies in Nigeria. JEL:G11,M41,M42,P34
- Palmrose, Z. V. (1988). An analysis of auditor litigation and audit service quality. *Accounting review*, 55-73.
- Quosigk, B. M., Kraub, P., & Zulch, H. (2014). Effects of Initial Audit Fee Discounts on Audit Quality: Evidence from Germany. *International Journal of Auditing*, 18(1): pp.40-56.
- Scott, B., Jacobson & Pitman, M.K. (2005). "Auditors and Earning Management". Available from [Http://www.Nysscpcpa.org/cpa_journal/0802/features/f85002](http://www.Nysscpcpa.org/cpa_journal/0802/features/f85002). Htm. specialization", Auditor changes and Accounting Restatement" , Accounting.
- Skinner, D. J. and Srinivasan, S. (2012). Audit Quality and Auditor Reputation: Evidence from Japan. *The Accounting Review*. 87(5), 1737-1765.
- Simunic, D.A. (1980). The Pricing Of Audit Services: Theory and Evidence, *Journal of Accounting Research*. pp. 161-190.
- Titman, S., & Trueman, B. (1986). "Information quality and the valuation of new issues. " *Journal of Accounting and Economics*. 8. (2):pp.159-72.
- Wild, J. J., Bernstein, L. A. and Subramanyam, K. R.2001. *Financial Statement Analysis*, McGraw-Hill, 7th ed., New York.
- Zgarni and Zehri, (2016). Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Tunisia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*. 6, 2: pp.138-155.